

## واشنطن

### ألم تنته الأتاتورية؟

محمد سيد رصاص \*

السكان ويضمون أتراكاً وأكراداً وعرباً). وفي الحياة الأكاديمية وبين الطلبة والمثقفين وفي حركة عمالية قوية، ثم بعد انقلاب 1980 أمام حركة كردية قومية ممزوجة بالماركسية تزعمها عبدالله أوجلان، قبل أن تظهر علامات على مد إسلامي بدأت أول معاملة مع توركوت أوزال بعد عودة الحياة الحزبية عام 1987، ثم مع حزب «الرفاه» الإسلامي النزعة بزعامه أربكان الذي حلّ حزبه أولاً في انتخابات 1995، قبل أن يكون أول رئيس وزراء إسلامي النزعة في جمهورية أتاتورك فيما كان مندرس ليبرالياً في الاقتصاد ومحافظاً يميني النزعة في السياستين الداخلية والخارجية مع شيء من النزعة الثقافية الإسلامية. أما أربكان فمن مدرسة «الإسلام السياسي» أي إسلامياً. لم يطع المد الإسلامي ويسود الإلام انتخابات برلمان 2002 عبر رجب طيب أردوغان وحزبه «العدالة والتنمية» الذي فاز في 15 عاماً لاحقة بكل الانتخابات البرلمانية والبلدية والرئاسية والاستفتاءات.

كان واضحاً منذ انتخابات الثالث من تشرين الثاني 2002 أن الأتاتورية قد دخلت مرحلة الاحتضار: حزب إسلامي يأخذ غالبية أصوات أنقرة، عاصمة الجمهورية الأتاتورية، ومعها غالبية أصوات اسطنبول ومدن ساحل البحر الأسود، مع غالبية كاسحة في وسط إقليم الأناضول بمثلث مدن (قونية، قيصرية، ملاطية) حيث نشأت برجوازية صناعية وتجارية أصبحت تفوق برجوازية أزمير وبرجوازية الأحياء الأوروبية من اسطنبول في الثروة، ولكن من دون علمانيتهما الأتاتورية ومع تلاق مع هذا الوافد الجديد للبرلمان ولرئاسة الوزارة الذي اسمه أردوغان، بعدما كان في السجن إثر قراءته لقصيدة اعتبرها الأتاتوريون مسأاً بالعلمانية وقيلها كان رئيساً لبلدية اسطنبول عاش أردوغان في حرب باردة مع المؤسسة العسكرية حتى عام 2007 ثم مالت الكفة نسبياً لصالحه ولكن بأرجحية بسيطة. لم يستطع إضعاف العسكر كثيراً فيما كان العلمانيون الأتاتوريون المدنيين في حزب «الشعب الجمهوري» دائماً في حالة هزيمة بصندوق الاقتراع أمام حزب أردوغان. بعد إدارة واشنطن ظهرها منذ عام 2013 لحلفها في عامي 2011 - 2012 مع النموذج الإسلامي الإخواني في مصر وتونس كان من المتوقع كثيراً أن يتكرر سيناريو انقلاب الثالث من تموز 2013 المصري في أنقرة. حصل هذا مساء 15 تموز 2016 ولكن أردوغان لم يكن محمد مرسي برغم إشارات كثيرة إلى رضى ضمني في الغرين الأمريكي. الأوروبي عما حاوله العسكر الأتراك بذلك اليوم، فيما كان أكثر المؤيدين لأردوغان اثنتان هما فلاديمير بوتين وعلي خامنئي.

منذ صباح 16 تموز 2016 أشهر أردوغان خنجره تقطيعاً وذبحاً للمؤسسة العسكرية إثر فشل محاولة الانقلاب. بعد تسعة أشهر، وفي يوم 16 نيسان أُرِد عبر الاستفتاء من أجل تعديلات دستورية تتيح لرئيس الجمهورية أن يكون بصلاحيات مثل تلك التي للأميركي، أن يقول بأن رئيس الجمهورية الإسلامي في تركيا قد أصبح الحاكم القوي الأوحده في البلد بما فيه «القائد العام للقوات المسلحة» التي كانت قلعة الأتاتورية منذ العشرينيات. كانت نسبة الفوز (51,41%) لا تدل على قوة عند الأتاتوريين توازي كلمة «لا» التي قالها 48,59% من المشتركين في الاستفتاء ما دام قسم كبير منهم، من الأكراد ومن طورانيي حزب «الحركة القومية» الذين رفضوا تحالف حزبهم مع أردوغان في الاستفتاء، ومن أصوليي حزب أربكان «حزب السعادة» قد قالوا (لا)، والأرجح أن هؤلاء ككتلة تصويتية تفوق كتلة أتاتوريي حزب «الشعب الجمهوري». هذا يدل على انقسام اجتماعي تركي كبير ولكن لا يدل على عدم موت الأتاتورية، ولو أنها لم تدفن بعد.

\* كاتب سوري

سيقترن يومان ببعضهما في التاريخ التركي: 29 تشرين أول 1923 و16 نيسان 2017. الأول هو يوم إعلان مصطفى كمال (أتاتورك) قيام الجمهورية التركية، والثاني هو يوم إجراء الاستفتاء الذي فاز فيه مشروع رجب طيب أردوغان لتعديل الدستور.

اقتترنت جمهورية أتاتورك بإلغاء السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية وبالعلمانية. لم تكن علمانية أتاتورك تعني «حيادية الدولة كفضاء عام تجاه الأديان والطوائف والعقائد السياسية»، بل كانت مثل الماركسية السوفياتية المتزامنة معها، محاولة لإعادة صياغة المجتمع والأفراد عبر السلطة الحاكمة في مجالات الثقافة والاعتقادات وفي المظاهر الاجتماعية مثل الزي (منع الطربوش ومنع الحجاب في المؤسسات الرسمية... إلخ). اعتمد أتاتورك في ذلك على رصيده كمحرر وطني للأرض التركية من جيوش الحلفاء المنتصرة على العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، واستند اجتماعياً على الفئات الحديثة المتعلمة في المدن الثلاث: اسطنبول وإزمير وأنقرة عاصمة الدولة الجديدة، ومؤسساتياً على الجيش. اقترن المشروع الأتاتوري بنزعة قومية تركية قمعت الأكراد الذين انتفضوا عام 1925 تحت راية إسلامية بقيادة الشيخ سعيد بيران، مطالبين بعودة الخلافة ثم اتجهوا في انتفاضتهم الثانية في جبل أغري 1926. والثالثة في محافظة ديرسيم 1937-1938 إلى الولاية القومية الكردية لمواجهة النزعة القومية التركية الأتاتورية التي مارست الطلاق مع الجامعة العثمانية الإسلامية والافتراق مع النزعة القومية الطورانية التي ترى عالماً تركياً يمتد من بحر إيجه حتى تركستان الصينية. مزج أتاتورك العلمانية مع نزعة لا دينية تحاول نزع الدين من الفضاءين الاجتماعي والسياسي، ومع نزعة قومية تركية لم تعترف بالتنوع القومي في الجمهورية التركية، وحاولت تذويب الأكراد والعرب (كلاهما 20% من مجموع السكان).

كان أول أعراض اعتلال الأتاتورية هو فوز الحزب الديموقراطي بزعامه عدنان مندريس في أول انتخابات برلمانية بالاقتراع السري عام 1950 ضد حزب أتاتورك: حزب «الشعب الجمهوري»، بعد 12 عاماً من وفاة أتاتورك. أعاد مندريس السماح بالأذان بالعربية بعدما منع ذلك أتاتورك، وأعاد فتح الكثير من المساجد المغلقة بعهد أتاتورك. اقترن عهد مندريس بالدخول في حلف «الأطلسي»، وبازدهار اقتصادي بلغ فيه حجم النمو 9% سنوياً خلال عشر سنوات حكمه. كانت لافتة القاعدة الاجتماعية لفوزه بانتخابين برلمانيين أيضاً بعامي 1954 و1957 خارج المدن الثلاث الكبرى: اسطنبول وأنقرة وإزمير، عند الأناضول ومدن البحر الأسود. لم يستطع العلمانيون الأتاتوريون هزيمة مندريس صاحب النزعة الليبرالية الاقتصادية المزوجة بنزعة محافظة اجتماعياً وبشيء من النزعة الإسلامية في الثقافة من خلال صندوق الاقتراع. لذلك اختاروا خيار الانقلاب العسكري يوم 27 أيار 1960 ثم شق مندريس بالعام التالي، ولم يسلموا الحكم للمدنيين أواخر عام 1961 إلا بعد استحداث (مجلس الأمن القومي)، عبر استفتاء لتعديل الدستور في تموز جرت انتخابات تشرين الأول البرلمانية على أساسه، حيث حكم العسكر عبر هذا المجلس من وراء ستارة الأحزاب المدنية. وعندما كان يتم تجاوز الخطوط الحمراء قاموا بانقلابات 1971 و1980 ضد خطر اليساريين ثم في 28 شباط 1997 ضد رئيس الوزراء الإسلامي النزعة نجم الدين أربكان. كان شعار «حمية تراث أتاتورك» هو شعار هذه الانقلابات الأربعة.

في السبعينيات، ظهرت شيوخة الأتاتورية أمام يسارية ماركسية صاعدة انتشرت بقوة وسط الأكراد والعلويين (الذين هم 25% من

تروي قصة 7 أيار «أي» «مجازر 7 أيار، حسب وصف الكاتبة) وتنقل عن النائب محمد قناني قوله إن 7 أيار هي «مثل كربلاء عند السنة» (ص. 101). وتقول عبده (التي تحدّثت عنها عضو في الأمانة العامة المنحلة لـ14 أيار) أن الأحداث أثبتت دقة توقع أحمد فتفت (ص. 101-102) الذي توقع بأن «حزب الله» سيرتك إسرائيل وشأنها وسيسيطر على لبنان بالنيابة عن إيران.

عبده عن تنامي الصراع الطائفي مشنّة ومشوشة وتعكس عدم فهم عبده للمواضيع المطروحة واعتمادها الكلي على محدّثها في 14 آذار ومع الحركة السلفية التي تتعاطف معها في الكتاب. وهي تتحدّث عن السلفية كأنها فقط ردة فعل على «حزب الله» ودوره في لبنان وسوريا، وكان الحركة السلفية ليس لها جذور تسبق إنشاء نظام الجمهوريّة الإسلامية في إيران ونشوء «حزب الله» في لبنان. وتتجاهل الدعم الخليجي لمنظمات السلفية في المنطقة العربية، خصوصاً في لبنان وسوريا. وتتحدّث عن عدنان العرعور على أنه فقط ردة فعل عفوية بريئة على ظاهرة «الشنيحة» في سوريا (ص. 109). لكنها لا تُلام لأن كل ما تدلي به من آراء هو ترجمة لما يقوله لها صحافيّو 14 آذار (هي، مثلاً، تلوم «حزب الله» على ظاهرة أحمد الأسير بناء على ما قاله لها الصحافي في جريدة «البلد»، «علي الأمير» (لعلّها تقصد علي الأمين) (ص. 111). أكثر من ذلك، تردّد كذبة أحمد الأسير على أن الشيعة نشروا لعبة تهتف بشنائهم طائفية (ص. 112). لكنها تُطمئن القراء بأن كل السنة يعادون «حزب الله» وأن حالة من التملل تسود في صفوف الشيعة ضد تدخل الحزب في سوريا (ص. 114) (مصدرها هنا الصحافي في جريدة «البلد»).

ويظن المرء أن الكاتبة ستتطرّق – ولو بكلمة على الأقل – الأقل إلى القمع في البحرين وإلى مسؤوليّة النظام هناك عن التحريض الطائفي والمذهبي وعن قمع حركة طالبت بإصلاحات ديموقراطية من دون عناوين طائفية. وهي أفردت فصلاً عن البحرين لكنها تتعاطف مع استبداد النظام البحريني فتقول إن حالة خوف تسود بين الأنظمة من النفوذ الإيراني. وهي تقبل فكرة أن ولاء الشيعة للبحرين هو غير وطني لأن بعضهم يقدّم، دينياً، مراجع شيعية غير بحرينية (كان الولا الكاثوليكي الديني للكاتوليك العرب يجعل من ولائهم مشكوكاً). وعندما لا تجد دليلاً على اتهامات النظام البحريني ضد المعارضة، تلجأ عبده إلى الكذب، فترّغم أن خامنئي ومسؤولين إيرانيين «اعترفوا» بأنهم هم وراء الانتفاضة البحرينية (ص. 123). وتقول عبده إن هناك خوفاً حقيقياً من أن هدف «الوفاق» هو «إقامة جمهوريّة إسلامية في البحرين» (مصدرها هنا هو ليس صحافي في جريدة «البلد» وإنما «ناشطة» ص. 124). وتعترف عبده بأن لا دليل على سيطرة إيران على حركة المعارضة في البحرين، لكنها تقول إن «مسؤولين أميركيين» أخبروها أن هناك «روابط إيرانية» (ص. 126). وترّغم عبده أن وسائل «المنار» و«العالم» تقول إن الصراع في المنطقة هو صراع بين طوائف. (ص. 127). وهكذا فسّرت عبده للقراء في الغرب حقيقة الصراع الطائفي. المذهبي في بلادنا.

لا نعرف ماذا يريد بهاء الحريري. لا نعرف ما هو مشروعه. لكن رعايته لمركز رفيق الحريري في واشنطن تؤشّر إلى طموح سياسي أكيد. والاستعانة بالغرب للدخول السلطة في الشرق ليس جديداً أبداً. إن التدخل لدى المستعمر من أجل حسم صراع الأخوة وأولاد العم ليس جديداً في سلاطات العالم العربي. الشيخ زايد طلب تدخل المستعمر البريطاني من أجل حسم الصراع ضد شخبوط، كما أن الحكم البريطاني دعم انقلاب قابوس ضد أبيه. ومحمد بن سلمان يعمل حديثاً من أجل طلب دعم الإدارة الأميركية في صراع ضد ولي العهد، الذي يحظى بتقدير في واشنطن (خصوصاً من أجهزة المخابرات). ويبدو أن بهاء الحريري يستعجل وراثة أخيه سياسياً عبر تقديم خدمات دعائية للتحالف الإسرائيلي-السعودي.

من يدري، قد يصبح حليف اللوبي رئيساً لوزراء لبنان!

\* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

2). وتريد الكاتبة أن تخدم أجندة ممّولي «مجلس أتلانتيك» (ومركز الحريري فيه) إلى درجة أنها تقول إن العالم العربي كان يعج «بقوميّات من الطراز الغربي» (ص. 4) إلى أن أنت الثورة الإيرانية بنموذج ثيوقراطي خزّب على المنطقة علمانيّتها (أي أن سلاطات الخليج كانت تعصم نموذج القوميّات المدنية الحديثة وتفصل بين الدين والدولة حتى عكّر الإيرانيون عليهم حكمهم الفاضل). وفي الوقت الذي تصرّ فيه وسائل الإعلام الغربية على عدم رؤية إلا الحانب الديني من الثقافة السياسية في العالم العربي، فإن عبده تعتب على هذا الإعلام لأنه لا يركّز على الحركات الدينية بما فيه الكفاية (ص. 6-7). لا، وهي تزيد وتقول إن تحليلات الغرب عن الشرق الأوسط تقلل من أهمية الدين (ص. 9). وتضيف عبده أن الخوف من الديموقراطية عند المستبدّين هو مُبرّر بحكم حقيقة «الخطر الشيعي» (ص. 8)، في بلاد مثل لبنان والبحرين: هل تقترح عبده مثلاً أن يقوم حكم استبدادي طائفي موالٍ لآل سعود كي يتجنّب لبنان الخطر الشيعي؟ هذا ما توجّبه. وفي تعميماتها عن آراء ومزاج الشيعة، لا تتوزّع عبده عن الاستشهاد بكتاب لإسرائيلي اسحق النقاش الذي يدرس شيعة العالم العربي من دون أن يكون قد زار الدول العربية، وتعتمد تعميماته عن الشيعة على ما يقول إنه «مقابلات» أجراها مع شيعة في المهاجر (وهو كتب كتاباً عن شيعة العراق من دون أن يكون قد زار العراق، على غرار خبراء العدو الإسرائيلي في شؤون العالم العربي الذي لا يزورون منه إلا مصر أو لبنان أو فلسطين كجنود وضباط غزاة).

والطريف أن عبده خصّصت فصلاً كاملاً للبنان في كتاب عن الصراع السنّي، الشيعي، والفصل يكاد يكون نقلاً مترجماً عما يجده القارئ في «الشرع» أو «المستقبل» أو في غيرها من أبواق آل سعود وآل الحريري. وتروي عبده قصة عرسال نقلاً عن رواية نبيل الحلبي مؤسس «تنسيقية لبنان لدعم الثورة السورية»، لكن عبده تصفه بأنه «محامي حقوق إنسان» (ص. 91). وفي تغطيتها لتفاصيل السياسة في البلدان العربية، تتخبّط عبده ويختلط الأمر عليها. فهي تقول إنها أجرت مقابلة مع «مؤسس القوات المسلحة اللبنانية»، أي الجيش اللبناني. لكن الجيش اللبناني تأسس في سنة 1916، عندما أنشأ الاستعمار الفرنسي «فرق الشرق». لنفترض أن المؤسس كان في سن العشرين، أي أن عبده قابلت رجلاً في سن العشرين بعد المائة من عمره. على أقل تقدير. وفي تغطيتها للصراع في طرابلس تعتمد عبده على تاريخ المؤرّخ أحمد فتفت الذي تصفه بـ«نائب في البرلمان اللبناني»، من دون ذكر صفته السياسية. وتنقل عن علي فضة، الناطق باسم الحزب العربي

”

**ضحالة معرفة جيف عبده تجعلها بوقاً مناسباً للدعاية الحريّة**

“

الديموقراطي، تصريحاً خصّها به يقول فيه إن «السنة هم أدوات الغرب» (ص. 98). وعندما قرأت الكتاب عند صدره قبل بضعة أشهر، استغربتُ هذا الكلام عن لسان فضة الذي لم ينجز إلى تصريحات طائفية من قبل، فاستوضحته على «فابيسوك» ونفى نفياً قاطعاً أن يكون قد أدلى بهذا الكلام، وأصدر بياناً بهذا الشأن. وتضيف عبده في كلام يذكر بالخطاب الطائفي لعلماء الوهابية، ومن دون أي دليل، أن كل الشيعة العرب لا يميّزون بين السنة والوهابيين (وهي تتهم فضة بذلك من دون دليل أيضاً) (ص. 97).

وضحالة معرفة عبده تجعلها بوقاً مناسباً للدعاية الحريّة (مما يفسّر موقعها كـ«باحثة زميلة» في مركز رفيق الحريري للدراسات غير المعقّدة في واشنطن). فهي